التوزيع الجغرافي للسكان النشطين اقتصادياً في العراق لعام 2021 وأثرهم في قوة الدولة

أياد حميد هراط
Aeyadhamed64@gmail.com
جامعة بغداد /كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية / قسم الجغرافية
أ.م.د إيثار أنور محمد
ethar.anwer@ircoedu.uobaghdad.edu.iq
جامعة بغداد /كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية / قسم الجغرافية

الملخص

من منطلق ان السكان هم أساس لقوة الدولة والذي يعد مفتاحاً لهذه القوة وضرورة من ضروریاتها وخاصة السكان من هم في سن العمل (15 – 64) القادرين على إدارة الدولة وزيادة قوتها السياسية والاقتصادية تكونت لدى الباحث فكرة عن مدى تأثير هذه الفئة في قوة الدولة السياسية والاقتصادية وتحليل مكامن الضعف والقوة لهذه الفئة والمشاكل التي تعاني منها والحلول اللازمة للحد من هذه المشاكل باعتبارها قوة مركزية في الجغرافية السياسية وان الأنسان هو المادة الأساس لهذه القوة عند دراسة مقومات الدولة البشرية، وقد تبين من خلال البحث ان هناك اختلافات مكانية وزمانية في توزيع السكان النشطين اقتصادياً بالتالي فهناك اختلاف في تأثيرهم على قوة المنطقة وقد برز الهدف حول الكيفية التي توزعت هذه الفئة السكانية وكيف أثرت على قوة الدولة ومكانتها السياسية والاقتصادية بين دول العالم، وقد تركزت هذه الفئة السكانية في مناطق الثقل السكاني والتجاري والتي تمثلت في كل من محافظة (بغداد ونينوى والبصرة) فيما جاءت محافظة المثنى ادنى المحافظات كونها لا تتمتع بعدد سكاني وضعف النشاط الاقتصادي في تلك المحافظة.

The Geographical Distribution of the Economically Active Population in Iraq for the Year (2021) and Their Impact on the Strength of the State

Aeyad hamed hrat
Aeyadhamed64@gmail.com
Ether anwer Mohammed
ethar.anwer@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Abstract

On the basis that the population is the basis for the power of the state, which is a key to this power and a necessity of its necessities, especially the population of working age (15-64) who are able to manage the state and increase its political and economic power, the researcher formed an idea of the extent of the influence of this group on the state's political and economic power. An analysis of the weaknesses and strengths has been tackled besides the problem this group and the problems it suffers from and the necessary solutions to reduce these problems as a central force in geopolitics and that the human being is the basic material for this force when studying the elements of the human state, and it has been shown through research that there are spatial and temporal differences in the distribution of the economically active population. Therefore, there is a difference in their influence on the strength of the region, and the goal emerged about how this population group was distributed and how it affected the state's power and its political and economic standing among the countries of the world, represented by (Baghdad, Nineveh, and Basra) governorates, while Al-Muthanna governorate was the lowest of the governorates, as it does not have a population and weak economic activity in that governorate.

المقدمة

يعد استقرار الاقتصاد الوطني للدولة امراً ذات أهمية كبيرة في نمو وتطور الدولة واستقرارها السياسي حيث تسعى دول العالم لتحقيق هذا النوع من الاستقرار والعمل على تطويره لارتباطه المباشر بمستوى معيشة سكان الدولة فيحدث المنافسة بين دول العالم لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وتمويل المستثمرين وتقديم المزايا والتسهيلات التي تقدمها الحكومات للمستثمرين وبذلك تتعدد القطاعات الاقتصادية لأي دولة فتحظى دراسة هذه القطاعات وتوزيع النشطين اقتصادياً على تلك القطاعات ذات أهمية كبيرة لدى الباحثين لدورها الكبير في توضيح الأنشطة الاقتصادية لكل دولة وحاجة كل نشاط من الأيدي العاملة وبالتالي يمكن توضيح حاجة كل محافظة والعمل على توفير هذه الاحتياجات وكذلك تطوير ما يميز المحافظة من خلال وضع الخطط التنموية ورسم السياسات الاقتصادية للدولة.

مشكلة البحث

أن الخطوة الأولى والأهم لأي بحث هي تحديد مشكلة البحث وصياغتها فيجب على الباحث إيجاد المشكلة وصياغتها بحيث تصبح قابلة للبحث وان اختيار مشكلة البحث وتحديدها بشكل واضح ودقيق ذات أهمية كبيرة في سير مراحل البحث. (البطيحي، 1998 – 32) (Al-Batehi:1998) وتتمثل المشكلة في طرح التساؤل فهو ما مدى التباين في توزيع السكان النشطين اقتصادياً بين المحافظات زمانياً ومكانياً؟

فرضية البحث

أن غاية كل باحث في بحثه هي اختيار فرضية لمشكلة البحث الأساسية لذلك فأن نجاح البحث تتوقف على صياغة فرضية يمكن اختبارها ولذلك لابد أن تكون صياغتها بشكل محدد وواضح لذلك تعتبر الفرضية هي حل مبدئي لمشكلة البحث. (رجاء دويدي، 2000 – 242) (Raja :2000 Douedri) وقد توصل البحث إلى ان هناك تباين مكاني في أعداد وتوزيع السكان النشطين اقتصادياً في بعديها الزماني والمكاني بين سنتي البحث (2012 – 2021) حيث تؤثر هذه الفئة بقوة وبناء الدولة كونهم الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي والسياسي والعسكري.

هدف البحث

من الخطوات الأساسية والمهمة لتقويم أي بحث أو دراسة علمية هو معرفة الغرض أو الهدف من أجراء هذا البحث والدراسة لذلك لابد أن تتسم بالوضوح والدقة وعلى هذا الأساس يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أبرزها قلة الدراسات الجغرافية لفئة السكان النشطين اقتصادياً على مستوى العراق وأثرهم في قوة وبناء الدولة إضافة لمجموعة من الأهداف منها معرفة دور فئة النشطين اقتصادياً من السكان في بناء الدولة وقوتها وبيان مدى تأثير التباين الزماني والمكاني في توزيع النشطين اقتصادياً.

حدود البحث

يقع العراق في جنوب غرب القارة الأسيوية حيث يحدها من الشمال تركيا ومن الشرق الجمهورية الإيرانية الإسلامية ومن الجنوب دولة الكويت ومن الجنوب الشرقي المملكة العربية السعودية ومن الغرب مملكة الأردن ومن الشمال الغربي سوريا وقد شملت الدراسة جميع محافظات العراق اعتماداً على البيانات المتوفرة والخريطة (1) توضح موقع العراق من دول الجوار. كما شملت الحدود الزمانية للدراسة بيانات السكان النشطين اقتصادياً لعامي (2012 – 2021)، أما موقع العراق الفلكي فيقع بين دائرتي عرض (29,6 ° - 37,27 °) شمالاً وخطي طول (38,39 - 48,36 °) شرقاً.

المفاهيم والمصطلحات

السكان النشطين اقتصادياً: هم فئة من السكان (داخل قوة العمل) والتي تتراوح أعمارهم ما بين (14-65) وهم السكان من كلا الجنسين القادرين على العمل والإنتاج ويشمل بذلك العاملين فعلياً والغير عاملين الباحثين والقادرين عليه. (علي لبيب، 2004) (Ali Labib: 2004)

السكان غير النشطين اقتصادياً: وهم فئة من السكان (خارج قوة العمل) الذين يخلون ضمن الفئة العمرية من النشاط الاقتصادي ألا انهم لا يستطيعون العمل حيث يشمل المرضى والراقدين في المستشفيات ونزلاء السجون وربات البيوت والطلاب وكذلك الأشخاص القادرين على العمل هم في سن العمل ألا انهم لا يمارسون العمل ويعيشون على أموالهم الخاصة. (بوادقجي وعصام خوري، 2002) (Bawadakji and Issam Khoury: 2002)

القوة: وهي قدرة الدولة ومؤسساتها على استخدام الموارد المتاحة المادية وغير المادية وتحويلها إلى موارد وقوة ملموسة كما هي قدرة الدولة في تحويل الظروف إلى صالحها أو قدرتها في التأثير على السياسات الأخرى وجعلها لمصلحتها. (الدويكات، 2011) (Dweikat: 2011)

خريطة (1) الموقع الجغرافي للعراق

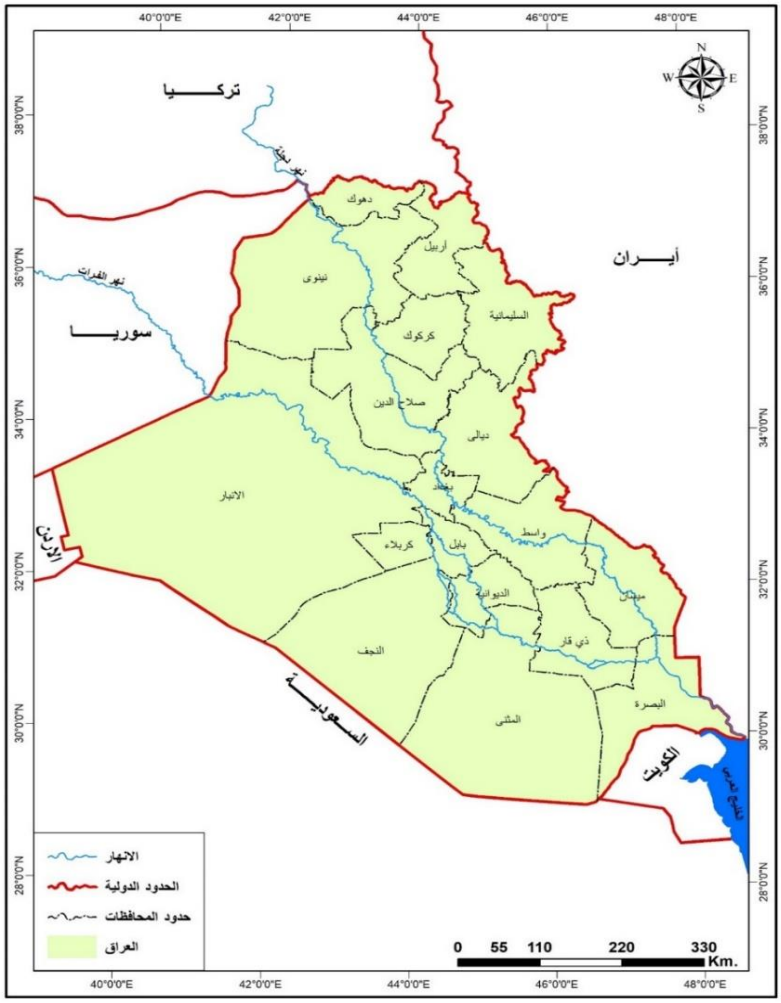

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، شعبة إنتاج الخرائط، خريطة العراق الإدارية، بمقياس 1:1000000، بغداد، 2022

تعد دراسة التركيب الاقتصادي للسكان من هم العناصر التي يمكن من خلالها تحديد ملامح النشاط الاقتصادي لسكان أي دولة ومعرفة حجم العاملين وتوزيعهم الجغرافي إضافة الى معرفة معدلات البطالة وارتباطها بالظروف الجغرافية وكما تسهم في تحيد حجم القوى العاملة المستقبلية اعتماداً على تغيرات معدل النمو السكاني. (شهلة ذاكر: 2015: 381) (Shehla Zakir: 2015: 381)

ان التركيب الاقتصادي للسكان أساس لازم لو ضع خطط المستقبل سواء مشروعات التنمية الاقتصادية أو في مجالات الخدمات العامة. ولمعرفة هذا التركيب يتطلب الأمر معرفة السكان ذوي النشاط الاقتصادي وهم الأفراد الذين يشتركون فا تقديم العمل لإنتاج السلع والخدمات (مصطفى وعذراء عبد: 2015: 432) (Mustafa and Adhraa Abd: 2015: 432)

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي للسكان النشطين اقتصادياً في العراق لسنتي 2012 – 2021

المحافظة	2012			2021		
	عدد سكان المحافظة	النشطين اقتصادياً	نسبتهم %	عدد سكان المحافظة	النشطين اقتصادياً	نسبتهم %
نينوى	3353875	867860	9.3	4030006	1071464	10
كركوك	1432747	411083	4.4	1726409	406380	3.7
ديالى	1477684	373322	3.9	1768920	388903	3.6
الأنبار	1598822	421887	4.5	1914165	396765	3.7
بغداد	7255278	2087998	22.3	8780422	2409091	22.6
بابل	1864124	557643	5.9	2231136	522174	4.8
كربلاء	1094281	268253	2.9	1316750	320432	3
واسط	1240935	329513	3.6	1489631	373609	3.5
صلاح الدين	1441266	360279	3.8	1723546	431295	4
النجف	1319608	381933	4	1589961	394760	3.6
القادسية	1162485	304420	3.3	1394885	295484	2.7
المثنى	735905	167877	1.8	879874	242052	2.3
ذي قار	1883160	510074	5.4	2263695	590584	5.6
ميسان	997410	274347	2.9	1202175	229548	2.4
البصرة	2601790	747602	7.9	3142449	838125	7.8
أربيل	1657684	447234	4.7	2003963	649151	6
دهوك	1158633	303873	3.3	1396480	386011	3.7
السليمانية	1931561	571618	6.1	2336191	753462	7
الإجمالي	34207248	9386816	100	41190658	10699290	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح القوى العاملة

خريطة (2) التوزيع العدد للسكان النشطين اقتصادياً في العراق لسنتي (2012 – 2021)

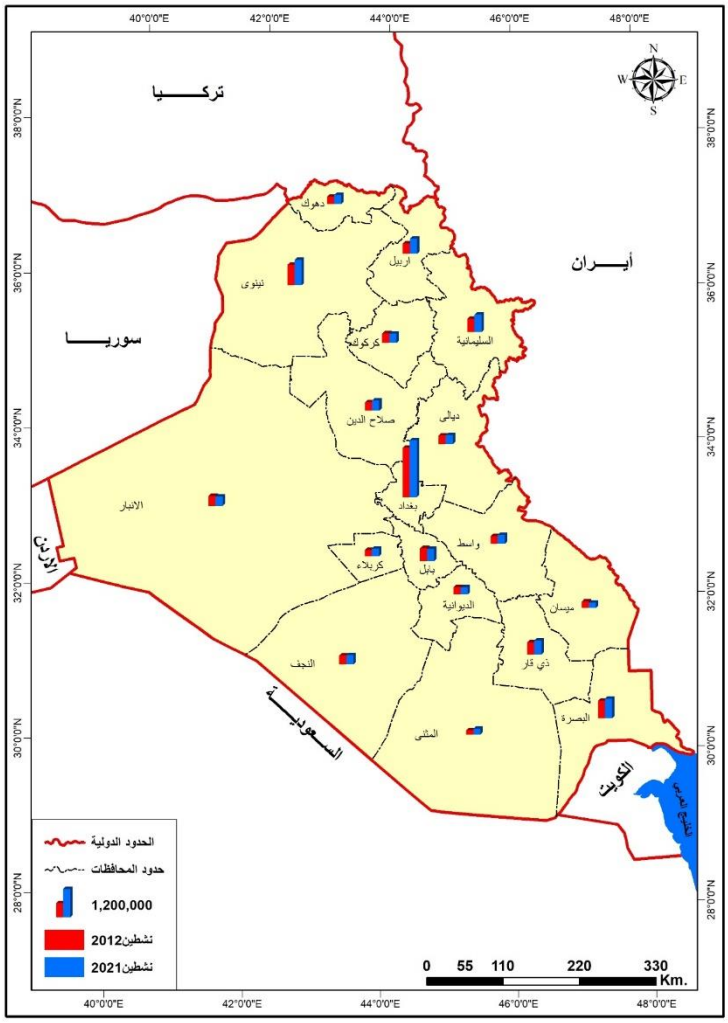

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

شكل (1) تطور النشطين اقتصادياً بين المحافظات لسنتي الدراسة (2012 – 2021)

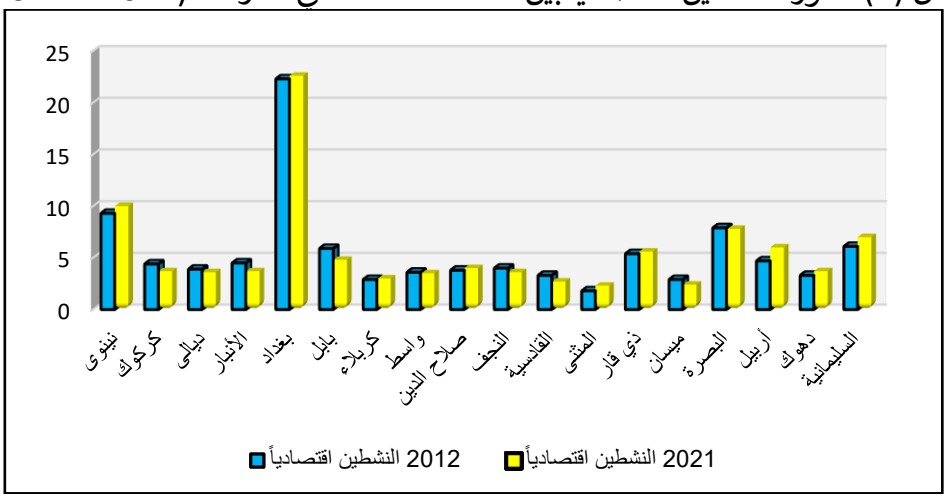

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ان توزيع الظاهرة الجغرافية هو الأساس في الدراسات لجغرافية فلا يظهر وتوزيعها متجانساً أنما يكون هناك اختلافات زمانية ومكانية في التوزيع نتيجة للتغيرات الحاصلة في العناصر المشكلة لبنية المكان. (ناجي جواد: 2023 – 260) ومن تحليل بيانات الجدول (1) والخريطة (2) والشكل (1) يتبين ان عدد النشطين اقتصادياً العاملين منهم والعاطلين الباحثين عن العمل في العراق قد بلغ مجموعه الكلي حوالي (9386816 مليون نسمة) من مجموع السكان الكلي البالغ حينها (34207248 مليون نسمة) بنسبة بلغت (27.4%) من عدد السكان العراق الكلي لسنة 2012 ليرتفع هذا العدد ويصبح (10699290 مليون نسمة) من مجموع سكان العراق الكلي البالغ حينها (41190658 مليون نسمة) وبنسبة بلغت (25.9%) من مجموع سكان العراق الكلي لسنة 2021 وجاءت هذه النسب والأعداد متباينة بين المحافظات العراقية ما بين الارتفاع والانخفاض فنلاحظ ان محافظة بغداد تقدمت الترتيب بين المحافظات العراقية من حيث نسبها وأعدادها الفعلية فقد بلغ عدد النشطين اقتصادياً في المحافظة (2087998 مليون نسمة) شكلت نسبتهم (28.7%) من سكان المحافظة الكلي البالغ حينها (7255278 مليون نسمة) وبنسبة (22.3%) من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في عموم العراق لسنة 2012 ليرتفع حجم النشطين اقتصادياً في المحافظة ويصل إلى (2409091 مليون نسمة) والتي شكلت نسبة (27.4%) من سكان المحافظة البالغ (8780422 مليون نسمة) وبنسبة (22.6%) من مجموع السكان النشطين في العراق لسنة 2021 ومن الملاحظ ان هناك ارتفاعاً واضحاً في عدد سكان المحافظة وعدد النشطين فيها وذلك كونها مركز الثقل السكاني في العراق إضافة لكونها العاصمة الإدارية والتجارية للعراق والتي تتركز فيها الوزارات ودوائر الدولة المختلفة والتي يتم التحكم في مفاصل الدولة فيها والتي تظم اكبر المراكز التجارية في العراق والتي ينشط فيها القطاعين الحكومي والخاص وتنتشر فيها الأسواق ومراكز المبيعات وتتنوع المهن والأعمال وازدهر القطاع الخاص بشكل كبير وهذا ما ساعد على رفع الحاجة إلى القوى العاملة مع وجود رؤوس الأموال واستغلالها في إقامة المشاريع والأعمال المختلفة وتركزها في المحافظة كما وتنشط فيها قطاع الخدمات المجتمعية والتي تتمثل بالمؤسسات الصحية والتعليمية ودور العبادة والمراكز التسويقية والترفيهية إضافة إلى زيادة معدلات الهجرة والنزوح نحو بغداد من المحافظات الأخرى نتيجة للأحداث السياسية التي مرت على العراق وما حدث من نشوب الحرب والنزوح في بعض المحافظات العراقية في سنة 2014 والتي لايزال قسم كبير من سكانها يزاولون أعمالهم والبعض منهم استقر بشكل نهائي في المحافظة إضافة إلى ارتفاع الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب شحة المياه وقلتها وترك الكثير من الفلاحين والمزارعين أراضيهم واتجهوا للعمل بمهن مختلفة غير التي امتهنوها سابقاً.

في حين جاءت محافظة المثنى بأقل نسبة واقل الإحصائيات والتي بلغ عدد سكانها (735905 ألف نسمة) وجاء منهم (167877 ألف نسمة) يشكلون قوى النشاط الاقتصادي والتي بلغت نسبتها (22.8%) من سكان المحافظة وشكلوا نسبة (1.8%) من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في العراق واحتلت المرتبة الأخيرة وبأقل نسبة من مجموع سكان العراق الكلي حيث بلغت نسبتهم (0.4%) لسنة 2012 وفي المقابل فقد شهد سكانها زيادة بلغ مجموع سكانها (879874 ألف نسمة) بلغ عدد النشطين اقتصادياً في المحافظة (242052 ألف نسمة) بنسبة بلغت (27.5%) من سكان المحافظة وبلغت نسبتهم من مجموع النشطين (2.3%) فيما بقيت نسبتهم من سكان العراق على ما هي عليه بنسبة بلغت (0.5%) لسنة 2021 فبالرغم مما تعانيه المحافظة من الإهمال الحكومي والفساد الإداري وعدم توفير المخصصات المالية الكافية لسد حاجة المحافظة والتي تعتبر من اكبر المحافظات العراقية وأكثرها فقراً والتي يعد نصف سكانها تحت خط الفقر ألا أنها شهدت زيادة في اعداد النشطين اقتصادياً فيها نتيجة لزيادة عدد سكانها الكلي وارتفاع فئة السن المتوسطة (15 – 64) كما بدت أثار التطور والنهوض واضحة عليها من توسع في الاستثمار وتنمية رؤوس الأموال وتطوير خدمات البنى

التحتية كذلك تنمية القطاع الزراعي كونها تمتلك مساحات واسعة وأراضي صالحة للزراعة إضافة إلى التنمية الصناعية حيث عملت الحكومة على تطوير قطاعها الصناعي والبحث عن أبار النفط حيث توجهت الحكومة لاستكشاف مكامن النفط في المحافظة والتي تبنتها شركة (باشنفت الروسية) لدعم الاقتصاد الوطني وزيادة الاحتياطي والتي تعمل على استقطاب الأيدي العاملة إضافة إلى احتوائها على مصفى نفطي والعمل على تطويره وزيادة إنتاجيته وذلك من اجل تحسين مستوى سكانها المعاشي وتشغيل الأيدي العاملة كما ويمر فيها الخط الاستراتيجي الذي يمتد من البصرة وصولاً إلى وسط العراق.

بجانبها سجلت كل من محافظة كركوك والأنبار وبابل والقادسية تراجعاً في عدد سكانها النشطين وذلك لنقص عدد العاملين في تلك المحافظات إضافة إلى تراجع اعداد العاطلين فيها والتغييرات الحاصلة في الحكومات المحلية للمحافظات المذكورة أعلاه كذلك تلكأ المشاريع الوطنية نتيجة لسوء الإدارة والفساد المالي كما ويمكن إيعاز سبب هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الفئات العمرية المتوسطة وأثار الحروب والتهجير الذي تعرضت وتأثرت به كل من محافظتي الأنبار كركوك وبابل والأوضاع الأمنية غير المستقرة نتيجة لسيطرة بعض الجماعات المسلحة على بعض المناطق التابعة لتلك المحافظات، وفي المقابل فقد شهدت محافظات الإقليم ارتفاعاً واضحاً في اعداد سكانها النشطين اقتصادياً وخاصة العاملين منهم نتيجة لتطلعات حكومة الإقليم في تبني السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في دعم قطاعات العمل الرئيسية وتنويع الاقتصاد والعمل على زيادة حصتها من الموازنة العامة للدولة وتحقيق استراتيجية التشغيل والاستخدام التي تهدف إلى خفض معدلات البطالة.

أولاً: القوى العاملة

لا يمكن دراسة أي كيان سياسي وتقييم تأثيره في قوة الدولة ما لم يتم دراسة مقوماته البشرية والطبيعية واستغلال موارده الاقتصادية التي تتم عن طريق قوته العاملة وان استغلال هذه الموارد واستثمارها لصالح الدولة والتي عادة يتم من خلاله التمييز بين الدولة الضعيفة الفقيرة والدولة القوية الغنية وتعتبر القوة الاقتصادية هي أداة القوة السياسية لارتباطها بالقوة العسكرية للدولة ومن اجل تحقيق هذه القوى يجب على تلك الدولة احتواء مواردها القومية داخل حدودها الإدارية. (أمين محمود، 1976 – 107) (1976:Amin Mahmoud) حيث تعد دراسة حجم القوى العاملة وأعدادهم الفعلية من أكثر الدراسات المهمة والحيوية كونها المؤثر المباشر في التوجيه التنموي وفي التخطيط للتنمية وفي تنفيذ الخطط وأن حجم القوى العاملة في أي مجتمع يتحدد بالقدرة على العمل والحاجة إليه والرغبة لدى أفراده. (السعيد، 1978 – 193) (1978: Al-Saeed) ويختلف حجم القوى العاملة من مجتمع لآخر اعتمادا على حجم السكان في ذلك المجتمع بصورة عامة استناد إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع من جهة والحقائق والمتغيرات الديمغرافية من جهة أخرى. كما أن أي تغير في حجم السكان وتركيبهم العمري من العوامل المؤثرة في حجم عرض قوة العمل. (نغم احمد، 2006 – 16) (Nagham Ahmed :2006)

الجدول (2) حجم القوى العاملة الفعلية في العراق حسب المحافظات

المحافظة	2012			2021		
	عدد السكان	عدد العاملين	نسبتهم %	عدد السكان	عدد العاملين	نسبتهم %
نينوى	3353875	757295	9	4030006	806825	8.7
كركوك	1432747	391881	4.7	1726409	351236	3.9
ديالى	1477684	330666	3.9	1768920	363801	3.9
الأنبار	1598822	381108	4.6	1914165	335673	3.7
بغداد	7255278	1815650	21.7	8780422	2122547	23.2
بابل	1864124	514431	6.2	2231136	494952	5.4
كربلاء	1094281	249770	2.9	1316750	295874	3.3
واسط	1240935	291604	3.5	1489631	325160	3.5
صلاح الدين	1441266	331443	3.9	1723546	388204	4.2
النجف	1319608	343774	4.2	1589961	352150	3.8
القادسية	1162485	268685	3.2	1394885	264061	2.8
المثنى	735905	153593	1.8	879874	190143	2
ذي قار	1883160	432266	5.2	2263695	469463	5.2
ميسان	997410	237942	2.8	1202175	202067	2.1
البصرة	2601790	651789	7.8	3142449	688116	7.5
أربيل	1657684	415645	4.9	2003963	551530	6
دهوك	1158633	278783	3.4	1396480	311048	3.4
السليمانية	1931561	536227	6.3	2336191	673335	7.4
الإجمالي	34207248	8382552	100	41190658	9186185	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح القوى العاملة

خريطة (3) توزيع العاملين في العراق لسنتي (2012 – 2021

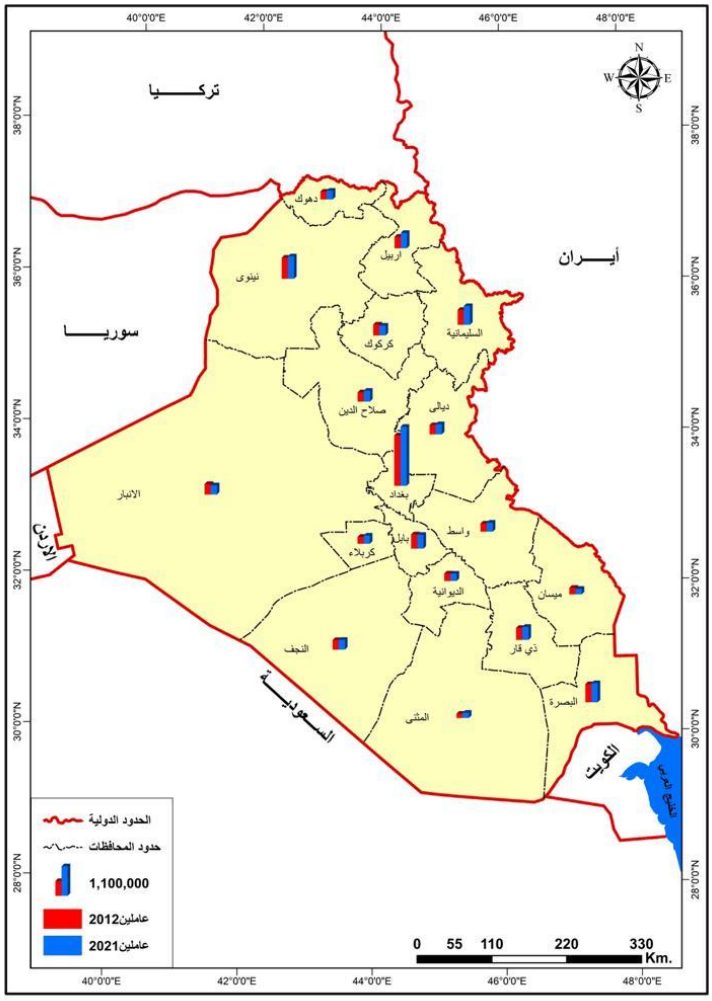

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

شكل (2) التطور العددي للعاملين في العراق لسنتي (2012 – 2021)

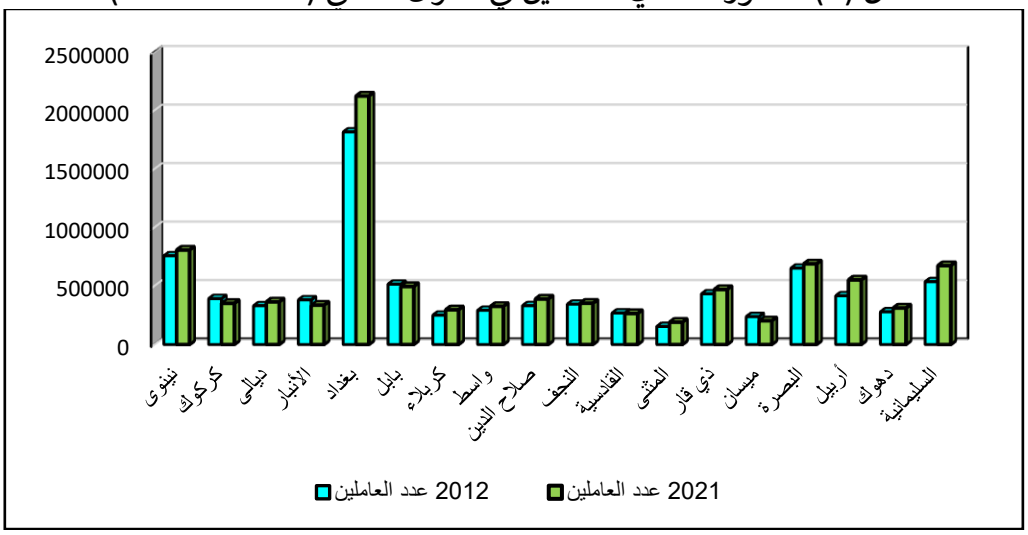

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات لجدول (2)

وقد يوضح الجدول (2) والخريطة (3) والشكل (2) ووفقاً لتقديرات والمسوحات التابعة لوزارة التخطيط ان حجم القوى العاملة قد بلغ مجموعه (8382552 مليون نسمة) من مجمل سكان العراق الكلي البالغ حينها (34207248 مليون نسمة) لسنة 2012 وفي المقابل فقد شهد العراق تزايداً ملحوظا في حجم القوى العاملة حيث بلغ مجموعهم الكلي حوالي (9186185 مليون نسمة) من حجم السكان الكلي البالغ حينها (41190658 مليون نسمة) في عموم المحافظات العراقية لسنة 2021 وجاء هذا الارتفاع في اعداد العاملين نتيجة للزيادات السكانية الحاصلة وارتفاع الفئة المتوسطة من السكان في سن العمل (15-64) حيث ان العراق بدأ يتجه نحو الهبة الديموغرافية وتزايد سكان العراق في سن العمل وتراجع الفئات المُعالة من كبار السن والصغار وبالتالي أصبحت الزيادة في حجم العمالة امراً مهماً الزمت الحكومات الحالية بتوفير فرص العمل وتنمية القدرات البشرية لهذه الفئة كذلك فأن الدعم الحكومي من خلال إقرار قانون العمل (37) لسنة 2015 المطابق للمعايير الدولية الخاصة بالعمل والذي وفر الكثير من التسهيلات والانتقال بين المهن كذلك دعم وحماية العاملين والتدريب المهني الذي يزيد من قدراتهم وإمكانياتهم كان لها اثر في هذه الزيادة اضف لذلك حجم الهجرة المتزايد ودخول الأجانب بحثاً عن فرص العمل من الدول الأسيوية الفقيرة وسوريا التي شهدت حرباً ونزوح سكانها والتوجه نحو دول الجوار ومنها العراق فالقوى العاملة تعتبر احد اهم مؤشرات قوة الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وقد تبين من الجدول أعلاه ان محافظة بغداد احتلت الترتيب بين المحافظات العراقية الأخرى فبلغ المجموع الكلي للقوى العاملة في المحافظة بحوالي (1815650 مليون نسمة) من مجمل سكانها الكلي البالغ حينها (7255278 مليون نسمة) وبنسبة (21.7%) من مجموع العاملين الكلي في العراق البالغ حينها (8382552 مليون نسمة) وذلك في عام 2012 ليرتفع حجم قوتها العاملة وتتصدر الترتيب مرة أخرى ليبلغ مجموعهم (2122547 مليون نسمة) وبنسبة بلغت (23.2%) من حجم القوى العاملة الكلية في العراق البالغة (9186185 مليون نسمة) لسنة 2021 وقد جاءت هذا لزيادة نتيجة للزيادة السكانية وتوسع الفئة المتوسطة لسكان المحافظة وتزايد معدلات الهجرة الأثر الأكبر في ارتفاع حجم القوى العاملة والتي تصدرت المحافظات في هذه الفئة بالإضافة إلى كونها المحافظة المركزية وقلب العراق النابض بالأنشطة الاقتصادية والفعاليات الخدمية والصناعية وتركزها في المحافظة ونشاط حركتها التجارية بصورة كبيرة لتراكم رؤوس الأموال والتي جعلها تكون مركز العراق كما ان الارتفاع في قيمة الأجور اليومية للعاملين في المحافظة اعلى من بقية المحافظات وبمختلف القطاعات والمهن نتيجة زيادة حجم العائدات المالية وزيادة حصة المحافظة من الموازنة العامة كان له الأثر البارز هذا الارتفاع كذلك الزيادة في اعداد الخريجين والمتعلمين بصورة كبيرة خلال السنوات السابقة في المحافظة كان احد الأسباب المهمة بهذه الزيادة والتفوق على بقية المحافظات.

في حين جاءت محافظة المثنى متذيلة الترتيب وأخر المحافظات في حجم قوتها العاملة ولكلا السنتين حيث بلغ حجم قوتها العاملة (153593 ألف نسمة) وبنسبة بلغت (1.8%) من مجمل القوى العاملة في العراق لسنة 2012 وفي المقابل فقد ارتفع بنسبة بسيطة ليبلغ حجم القوى العاملة في المحافظة بحوالي (190143 ألف نسمة) وبنسبة (2%) من حجم القوى العاملة في العراق لسنة 2021 فبالرغم من الزيادة التي شهدتها المحافظة ألا أنها بقيت باخر الترتيب وكان احد اهم الأسباب الرئيسية وراء هذا الانخفاض هو قلة اعداد السكان المحافظة الذي لم يصل المليون نسمة وانخفاض فئة متوسطي السن كذلك فأن قلة التخصيصات المالية وفساد أدارتها المحلية وانعدام الدعم الحكومي في المحافظة قد أدى إلى ان تكون حجم قواها العاملة منخفضة والذي لعبت الهجرة دوراً كبيراً في تقليل حجم القوى وبالتالي أصبحت المحافظة تعاني من ضعف قوتها العاملة كون ان الفئة الشابة ترتفع فيها معدلات الهجرة باحثة عن فرص العمل وكذلك المشاكل السياسية والأمنية كذلك

فأن انعدام تداول واستثمار رؤوس أدى إلى جعل محافظة المثنى هي اقل المحافظات العراقية من حيث سكانها والقوى العاملة كذلك المشاكل الاجتماعية المتزايدة في المحافظة والنزاعات العشائرية التي أدت إلى اختلال امن المحافظة وبالتالي أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة خوفاً من تردي الوضع الأمني والبحث عن فرص العمل وهذا كان له دور كبير في خفض حجم القوى العاملة وما تعانيه المحافظة من الفقر الكبير التي يقع نصف سكانها تحت خط الفقر والذي أدى إلى تصاعد وتيرة المشاكل السياسية وتصاعد نشاطات المظاهرات وخروج الشباب للمطالبة بحقوقهم في العمل.

بجانبها فقد شهدت بعض المحافظات تغييراً عكسياً في حجم قوتها العاملة فبالرغم من زيادة اعداد سكانها ألا أنها شهدت انخفاضاً في حجم ونسب قوتها العاملة متأثرة بمجموعة من العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية والتراجع الاقتصادي والفساد الإدارة المحلية للمحافظة التي عكست أثاراً سلبية عليها في كل من محافظة بابل والقادسية وميسان تراجع في قوتها العاملة في سنة 2021 بعد ان كانت تبلغ (514431 ، 268685 ، 237942 الف نسمة) وعلى التوالي من حجم سكان كل محافظة لسنة 2012 تراجعت وسجلت (494952 ، 264061 ، 202067 الف نسمة) من مجموع سكان كل محافظة وعلى التوالي لسنة 2021 كذلك في محافظة كركوك التي شهدت انخفاضاً في حجم قوتها العاملة فبعدما بلغت (391881 ألف نسمة) وبنسبة (4.7%) من سكانها الكلي في سنة 2012 انخفضت لتبلغ نسبتها (3.9%) بواقع (351236 ألف نسمة) من حجم سكانها الكلي في سنة 2021 وذلك نتيجة للصراعات القومية والعرقية والتي نتج عنها أزمات سياسية وأمنية بين سكان المحافظة كونها متعددة القوميات والتي تركت اثاراً سلبية نتج عنها التهجير والنزوح إضافة إلى القتل والتغييب التي تعرض اليها سكانها نتيجة للنزاعات الطائفية والعرقية التي عانت منها المحافظة منذ زمن بعيد ا فبالتالي بقي الكثير من ساكنيها يسكنون في محافظات أخرى وخاصة محافظة بغداد لتوفر فرص العمل فيها، كذلك شهدت محافظة الأنبار تناقصاً في حجم قوتها العاملة بالرغم من ارتفاع اعداد سكانها فبلغت حجم قوتها العاملة حوالي (381108 الف نسمة) وبنسبة بلغت (4.6%) من مجمل سكانها الكلي لسنة 2012 لتنخفض قوتها العاملة برغم الزيادة السكانية الكبيرة لتبلغ نسبتها (3.7%) وبعدد كلي بلغ (335673 الف نسمة) من حجم سكانها الكلي لسنة 2021 وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتأثير الحرب التي جرت على المحافظة في سنة 2014 والتي تركت اثاراً سلبية وما زالت أثارها بارزة حتى يومنا هذا تمثلت بالتهجير والقتل والنزوح وتدمير البنى التحتية والنقص في استثمار رؤوس الأموال بالتالي انعكست سلباً على حجم قوتها العاملة.

ثانياً: العاطلون عن العمل

تعد قوى العمل أحد اهم عناصر الإنتاج القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي أخذت تكتسب أهمية كبرى في دول العالم وقد أكد الأدب الاقتصادي على أهمية الموارد البشرية وفي ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم فقد برزت ظاهرة البطالة بشكل واضح وأخذت تشكل خطراً اقتصادياً سياسياً واجتماعياً والذي نتج عن اختلال التوازن بين الطلب والعرض علة القوى العاملة. (نداء حسين، 2006 – 5) (Nida Hussein: 2006) كما تعد البطالة من الظواهر المجتمعية السائدة في معظم دول العالم واحد الظواهر الاقتصادية التي تواجه دول العالم وتعتبر من أخطر المشكلات التي أخذت تؤثر في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلاً عن أثارها النفسية الخطيرة التي تقود الفرد في الانخراط نحو الأجرام والضياع وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام الباحثين والدارسين على مستوى العالم والتي اختلفت رؤيتهم وتفسيراتهم للظاهرة بحسب الهدف التي يسعى لتحقيقه سواء كان اقتصادياً أم اجتماعياً أم سياسياً وقد تترك ظاهرة البطالة أثارها السلبية على القطاعات الاقتصادية والتي قد عملت الدول على الحد من هذه الظاهرة وطبقاً لما أوصت به منظمة العمل الدولية (IOL) في تعريف العاطل : هو كل شخص قادر على العمل وراغباً به

ويبحث عنه وراضياً بقيمة الأجر السائد ولكن دون ان تكون هناك فرصة للعمل. (رمزي زكي، 1998 – 13) (Ramzi Zaki : 1998) وقد تؤثر البطالة بشكل كبير على القرارات السياسية والنظام السياسي الحاكم في الدولة إذ تشكل ظاهرة البطالة اكبر خطر يواجه النظم السياسية لما له من مقدرة كبيرة على أحداث التغيرات السياسية عن طريق المظاهرات والانقلابات وقد تؤدي إلى حدوث الصراع المسلح وتحدث تغيرات داخلية والتي تتحمل مسؤوليتها الطبقة الحاكمة لذلك عملت الحكومات على تسخير سياساتها الاقتصادية من اجل معالجة هذه الظاهرة والحد من انتشارها والعراق يعد من ابرز الدولة التي تواجه هذه الظاهرة والتي أدت إلى حدوث تظاهرات كبيرة في العاصمة بغداد والعديد من المحافظات العراقية التي كان أخرها في تشرين الأول من العام 2019 والتي أدت إلى تغيير نظام الحكم السائد (عدنان عبد الأمير، 2021 – 4) (Adnan Abd Al-Amir: 2021) فالبطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية واحد المشكلات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي وخاصة بعد أحداث عام 2003 والتي أدت إلى تدمير معظم المنشآت والبنى التحتية والارتكازية وتعطيل المشاريع الصناعية وبذلك بدأت معدلات البطالة بالارتفاع والتي سجلت نحو (28%) عام 2003 نتيجة لدمار الاقتصاد العراقي والإجراءات التي اتخذتها القوات المحتلة والتي كان ابرزها حل الجيش العراقي (انتصار عباس: 2016: 1296) (Intisar Abbas: 2016: 1296)

جدول (3) التوزيع العددي والنسبي لمعدلات البطالة في العراق لسنتي (2012 – 2021)

المحافظة	2012			2021		
	العاطلين	نسبتهم	نسبتهم من المحافظة	العاطلين	نسبتهم	نسبتهم من المحافظة
نينوى	110565	14.6	3.2	264639	32.8	6.5
كركوك	19202	4.9	1.3	55144	15.7	3.1
ديالى	42656	12.9	2.8	25102	6.9	1.4
الأنبار	40779	10.7	2.5	61092	18.2	3.1
بغداد	272348	15	3.7	286544	13.5	3.2
بابل	43212	8.4	2.3	27222	5.5	1.2
كربلاء	18483	7.4	1.6	24558	8.3	1.8
واسط	37909	13	3	48449	14.9	3.2
صلاح الدين	28836	8.7	2	43091	11.1	2.5
النجف	38159	11.1	2.8	42610	12.1	2.6
القادسية	35735	13.3	3	31423	11.9	2.2
المثنى	14284	9.3	1.9	51909	27.3	5.8

ذي قار	77808	18	4.1	121121	25.8	5.3
ميسان	36405	15.3	3.6	27481	13.6	2.2
البصرة	95813	14.7	3.6	150009	21.8	4.7
أربيل	31589	7.6	1.9	97621	17.7	4.8
دهوك	25090	9	2.1	74963	24.1	5.3
السليمانية	35391	6.6	1.8	80127	11.9	3.4
المجموع	1004264	11.9	2.9	1513105	16.5	3.6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح القوى العاملة

خريطة (4) توزيع العاطلين على المحافظات العراقية لسنتي (2012 – 2021)

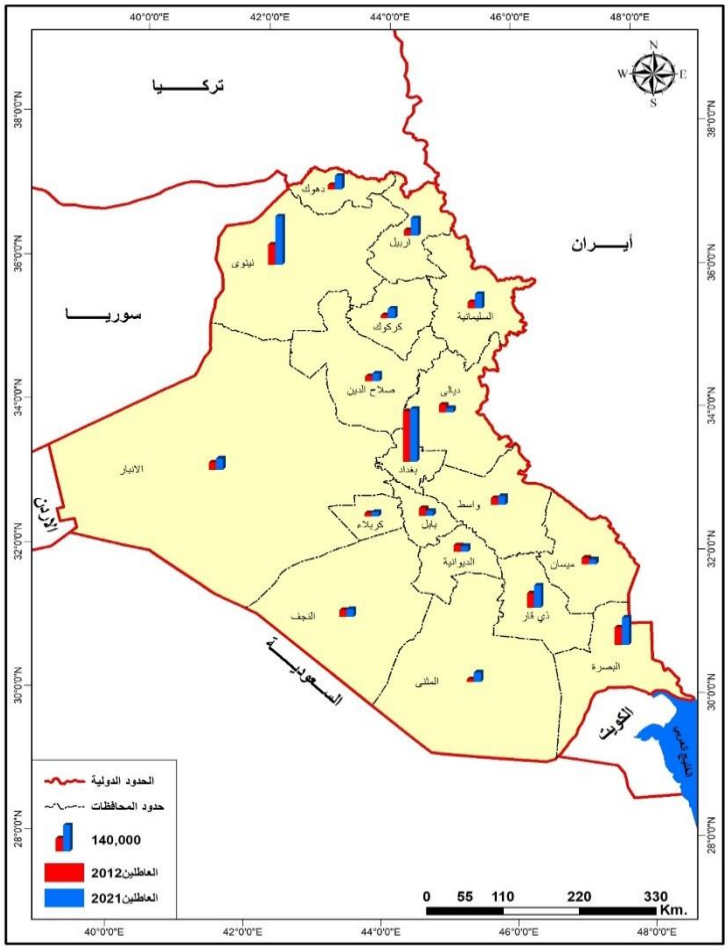

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

شكل (3) التطور العددي للعاطلين عن العمل في العراق لسنتي الدراسة (2012 – 2021)

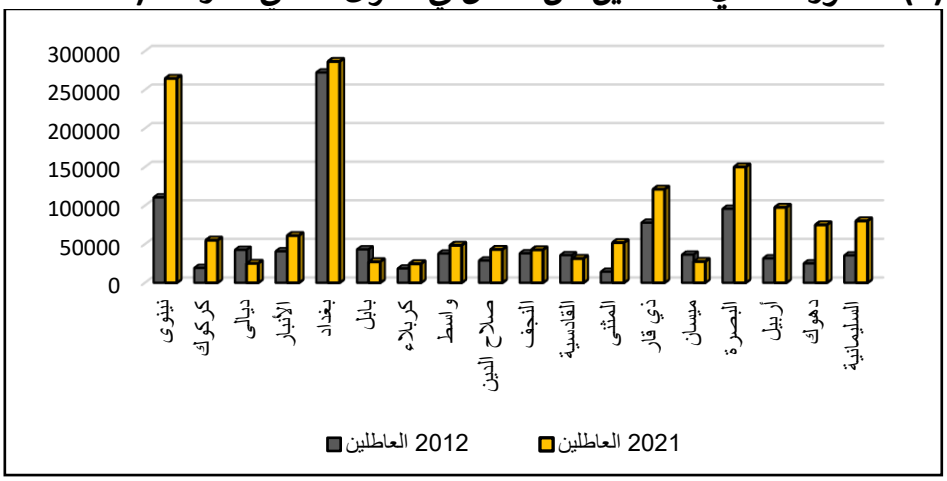

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

يتبين من خلال الجدول (3) والخريطة (4) والشكل (3) ان هناك اختلافات مكانية وزمانية بعدد العاطلين ونسبهم بين المحافظات العراقية فنلاحظ هناك ارتفاعاً في أعدادهم عند المقارنة بين سنتي الدراسة وإن هذه النسب والأعداد تدل على وجود بطالة في العراق بين الشباب رغم انهم من الفئات القادرة على العمل وبملاحظة الشباب العاطلين عن العمل في محافظات العراق من مجموع سكان العراق نجد ان نسبهم قد ارتفعت والتي تعددت الأسباب وراء هذا الارتفاع حيث أظهرت الإحصائيات والتقديرات ان عدد العاطلين عن العمل قد بلغ مجموعهم في عموم العراق بلغ نحو (1004264 مليون نسمة) بنسبة وصلت بحدود (11.9%) من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في العراق بينما بلغت نسبتهم من مجموع سكان العراق الكلي نحو (2.9%) لسنة 2012 وعند المقارنة مع تقديرات عام 2021 نجد ان نسب وأعداد العاطلين عن العمل قد تزايدت عن سابقتها حيث شهد العراق ارتفاعاً في عدد المتعطلين فقد بلغ مجموعهم في عموم العراق (1513105 مليون نسمة) بنسبة وصلت (16.5%) من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في عموم العراق والتي وصلت نسبتهم نحو (3.6%) من المجموع الكلي لسكان العراق لسنة 2021 وقد جاء هذا الارتفاع المتزايد للعاطلين نتيجة لعده عوامل أثرت سلباً على السكان والدولة ومن ابرز هذه الأسباب اثأر الدمار والحصار والاحتلال الأجنبي الذي أدى إلى تدمير البنى التحتية والذي انهك الاقتصاد العراقي وزعزعة الأمن والاستقرار السياسي في العراق والحروب التي كان أخرها أحداث عام 2014 وبالتالي اصبح الاقتصاد العراقي يعاني من التخلف والركود وقلة الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي يترك أثاره السلبية والخسائر للشركات والمشاريع الإنتاجية ووضع اقتصادي يفتقر وجود القطاع الخاص وبالتالي اصبح الاقتصاد العراقي عاجزاً على تغطية هذه الأعداد المتزايدة من السكان كما ان تذبذب أسعار النفط والفساد المالي وسوء الإدارة وانعدام السياسات الاقتصادية الهادفة والتطور العددي للسكان و تزايد اعداد الخريجين من الشباب دون ان تكون هناك خطط مدروسة لاحتضان هذه الطبقة من الشباب وتضخم القطاع العام لاستيعاب هذه الشريحة من السكان والذي كان احد الأسباب الرئيسية التي قادت اكبر تظاهرة شبابية منذ عام 2003 التي انطلقت في تشرين الأول من عام 2019 فالارتفاع المستمر في معدلات البطالة يضعف قوة الدولة ويهدد استقرارها وامنها السياسي ومن الأسباب المهمة التي لا يمكن التغافل عنه هو الأزمة الصحية المتمثلة بانتشار وباء كورونا (كوفيد 19) والذي أدى إلى شل حركة السوق وأغلاق

المتاجر والحد من الأنشطة الاقتصادية. ونلاحظ من الجدول أعلاه ان محافظة بغداد كانت أولى المحافظات العراقية التي ارتفع فيها المتعطلون ولسنتي الدراسة ليبلغ نحو (272348 الف نسمة) وبنسبة وصلت (15%) من مجموع النشطين اقتصادياً بينما وصلت نسبتهم بحدود (3.7%) من مجموع سكان المحافظة الكلي لسنة 2012 ليرتفع مرة أخرى ويصل نحو (286544 الف نسمة) وبنسبة وصلت (13.5%) من مجموع السكان النشطين اقتصادياً كما جاءت نسبتهم نحو (3.2%) من مجموع سكان المحافظة لسنة 2021 وجاءت هذه النسب مرتفعة نتيجة تزايد اعداد سكان المحافظة التي تمثل الثقل السكاني الأكبر على مستوى الدولة فبالرغم من تركز المؤسسات الحكومية وانتشار سوق العمل ألا أنها أصبحت غير قادرة على تغطية هذا التزايد الكبير في عدد سكانها نتيجة للهجرة التي تعرضت لها المحافظة بشتى أنواعها سواء كانت داخل الدولة بين المحافظات أو هجرة السكان الريفيين نحو المدن والوافدين من خارج الدولة الذي تجاوزت أعدادهم المليون عامل (غير مرخصين) نتيجة لغياب الخطط التنموية والسياسات الواضحة للحد من هذا الارتفاع وبالتالي فأن هذا الارتفاع يترك اثأرا سلبية منها عدم الاستقرار السياسي والأمني داخل المحافظة وارتفاع معدلات الجرائم بشتى أنواعها.

أما محافظة المثنى جاءت أدنى المحافظات من حيث معدلات البطالة والتي بلغت بحدود (14284 ألف نسمة) بنسبة وصلت نحو (9.3%) من مجموع النشطين اقتصادياً وقد لغت نسبتهم (1.9%) من مجموع سكان المحافظة الكلي لسنة 2012 لترتفع بشكل كبير مرة أخرى لتصل إلى (51909 الف نسمة) وبنسبة (27.3%) من مجموع السكان النشطين وبنسبة (5.8%) من مجموع سكان المحافظة الكلي لسنة 2021 حيث انه من المعلوم ان المحافظة تعتبر أكثر المحافظات العراقية تضرراً بهذا الجانب والتي تشكو من الفقر الشديد بين سكانها و قلة المخصصات المالية التي لا تتناسب مع حاجة المحافظة والفساد الإداري والذي وقف أمام عملية الاستثمار وعرقل عمليات التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الهجرة نحو المحافظات الأخرى هذا يؤدي إلى اختلال قوة المحافظة نتيجة لعدم توازن توزيع القوى البشرية إضافة إلى الظروف الاجتماعية السائدة في المحافظة التي تقف عائقاً أمام المرأة في دخول سوق العمل والحصول على الوظائف أسوةً بالذكور.

أما محافظة كربلاء فقد جاءت ادنى المحافظات التي سجلت معدلات المتعطلين عن العمل ليبلغ مجموعهم (24558 الف نسمة) وبنسبة بلغت (8.3%) من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في العراق في حين بلغت نسبتهم بحدود (1.8%) من مجموع سكان المحافظة الكلي لسنة 2021 فبالرغم من زيادة معدلات المتعطلين في المحافظة ألا أنها اقل المحافظات في عدد المتعطلين نتيجة للميزة التي امتازت بها المحافظة وهي وجود المعلم السياحي الديني مرقد الإمامين (الحسن والحسين عليهما السلام) والذي وفر فرص العمل وتقديم الخدمة للسائحين والزائرين كذلك فأن ارتفاع القطاع الخدمي والاستثمارات داخل المحافظة ونشاط القطاع الخاص وتداول العملة الأجنبية والدعم المحلي والحكومي للمحافظة والاستقرار الأمني وتسهيلات الدخول وانتشار المطاعم والفنادق السياحية والأماكن الترفيهية جميعها عملت على نشاط الحركة في داخل المحافظة وبالتالي فأنها بحاجة لقوة العمل وتشغيل الأيدي العاملة. وفي المقابل نجد هناك انخفاضاً ملحوظا لدى بعض المحافظات ديالى وبابل والقادسية وميسان نتيجة للهجرة السكانية التي تعرضت لها وأوضاع المحافظة غير المستقرة، وعلى العكس فقد شهدت محافظة نينوى تفاقم كبير لهذه الظاهرة والتي سحلت اعلى ارتفاع للعاطلين لسنة 2021 نتيجة لما تعرضت له المحافظة من دمار وأحداث سياسية والتي لم تتخلص من أثارها إلى يومنا هذا.

ويرى البحث ان ملف العاطلين والبطالة في العراق وإيجاد الحلول لهذه الظاهرة يبدو امراً صعب المنال لان الحكومات المتعاقبة لم تولي اهتماماً بهذه المسئلة بالرغم من وجود محاولات لإيلاء هذه الطبقة

ولكن دون ان تكون هناك نتائج إيجابية ولم نرى سوى زيادة معدلات البطالة سنة بعد أخرى وازداد الاقتصاد العراقي تدهوراً وتراجعاً خاصة بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 ودخول العصابات الإرهابية لعدد من المحافظات العراقية عام 2014 والتي أدت إلى تفاقم مشكلات التنمية وانتشار الفقر والبطالة فالهجرة الأجنبية الوافدة وعدم توزيع الدخل والمخصصات المالية بحسب متطلبات الحاجة والاحتكار العائلي لبعض المشاريع والمؤسسات العملية التي لا تعتمد على الاستخدام التكنلوجي والكفاءة العالية والتي قللت من توفير فرص العمل لفئة الشباب وخاصة الخريجين ذوي الكفاءة العلمية كذلك غياب الدعم للقطاع الخاص الذي لم يعد يذكر بسبب الجماعات المسلحة التي تحارب نشاطه وتساومها في الحصول على حصة مالية من المشروع وبالتالي انعدمت البيئة المناسبة لنشاط هذه القطاعات.

النتائج

1- اظهر البحث ان اتزان هذه القوة يستند على أساس اتزان فاعلية سكانها النشطين ودورهم في بناء قوة الدولة حيث يمتلك العراق ثروة من السكان النشطين اقتصادياً منهم في سن العمل لكنها غير مستغلة وغير فاعلة والتي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وتزايد نسب العاطلين بين سنتي الدراسة.
2- هناك اختلافاً زمانياً ومكانياً في توزيع سكان العراق.
3- يوجد هناك تباين واضح في توزيع النشطين اقتصادياً العاملين والعاطلين معاً.
4- احتلت محافظة بغداد اعلى النسب والأعداد في توزيع النشطين اقتصادياً العاملين والعاطلين عن العمل ولكلا لسنتي البحث.
5- احتلت محافظة المثنى على أدنى النسب والأعداد في توزيع النشطين اقتصادياً في العراق ولسنتي البحث.
6- احتلت محافظة بغداد قوةً اقتصادية وسياسي كانت هي الأقوى بين المحافظات العراقية كونها الأكثر سكاناً.

التوصيات

1- ضرورة تبني سياسة اقتصادية وسكانية هادفة تعمل على زيادة قوة الدولة الاقتصادية والسياسية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها فئة النشطين اقتصادياً وخلق التوازن والتكافؤ في توزيع العاملين بين المحافظات وخاصة محافظة المثنى من خلال توفير فرص العمل وإدخال هذه الفئة في سوق العمل والحد من ارتفاع معدلات البطالة.
2- يجب ان يكون هناك توزيعاً عادلاً للنشطين اقتصادياً.
3- ضرورة توفير فرص العمل للحد من معدلات البطالة وخاصة في المحافظات الجنوبية ومنها المثنى التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر.
4- ضرورة التقليل وإخراج العاملين الأجانب وتقليصهم وذلك من اجل فتح المجال للمواطنين لتوفير فرص العمل لهم والتخلص من ارتفاع البطالة.
5- يجب وضع خطة استثمارية هادفة وتشجيع الاستثمار ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها تزيد من العمل في مختلف قطاعات العمل والأنشطة الاقتصادية.

المصادر والمراجع

1- أمين محمود عبد الله، أصول الجغرافية السياسية، القاهرة، 1976.
2- صادق مهدي السعيد، العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة، الكتاب الأول، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1978.
3- عبد الرزاق البطيحي، طرائق البحث الجغرافي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1998.

4- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة -، عالم المعرفة، 1998.
5- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العملية، دار الفكر، ط1، دمشق، 2000.
6- عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الرضا للنشر، ط1، دمشق، 2002.
7- علي لبيب، جغرافية السكان الثابت والمتحول، الدار العربية للعلوم، ط2، بيروت، 2004.
8- نغم أحمد مصلح، القوى العاملة في قضاء الكرخ للعامين (1987-1997)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2006.
9- نداء حسين عبد الله، واقع البطالة في العراق، المعهد العربي للبحوث الإحصائية، بغداد، 2006
10-قاسم الدويكات، الجغرافية السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2011.
11-شهلة ذاكر توفيق، معدلات النمو السكاني وأثره في الأراضي الصالحة للزراعة ي محافظة ذي قار، مجلة الأستاذ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، المجلد 1، العدد 214، 2015
12-مصطفى عبد الله السويدي وعذراء عبد حمد، تباين توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي لسكان محافظة الأنبار للمدة 1987 – 2011، مجلة كلية التربية بنات، جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 2، 2015.
13-انتصار عباس الحسناوي، البطالة مفهومها وأنواعها بطالة الخريجين انموذجاً، مجلة كلية التربية بنات، التربية بنات، جامعة بغداد، المجلد 27، العدد 4، 2016
14-عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003 – واقعها وأسبابها وأثارها وخيارات السياسة العامة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021.
15-ناجي جواد عبيس، التباين المكاني للسكان غير النشطين اقتصادياً بعمر (12 سنة فأكثر) وتحليله المكاني في العراق لعام 2021، مجلة الآداب، ملحق العدد 145، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2023.
16-جمهورية العراق، وزارة لتخطيط العراقية، مديرية إحصاءات أحوال المعيشة، مسوحات إحساس، المسح الاقتصادي الشامل، 2012
17-وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ندوة قدمها وزير العمل احمد الأسدي حول (البطالة والعدالة الاجتماعية)، 2022

Sources and Rferences

1- Abd Al-Razzaq Al-Batehi, Geographical Research Methods, Baghdad University Press, Baghdad, 1998.
2- Raja Waheed Douedri, Scientific Research: Its Theoretical Basics and Practical Practices, Dar Al-Fikr, Damascus, 2000, 1st Edition.
3- Amin Mahmoud Abdullah, The Origins of Political Geography, Cairo, 1976.
4- Sadiq Mahdi Al-Saeed, Work and Employment of Workers, the Population and the Workforce, Book One, Workers' Culture Foundation Press, Baghdad, 1978.
5- Nagham Ahmed Musleh, The Manpower in Karkh District for the Two Years (1987-1997), Master Thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Baghdad, 2006.
6- Republic of Iraq, Iraqi Ministry of Planning, Directorate of Living Conditions Statistics, Essas Surveys, Comprehensive Economic Survey, 2012
7- Republic of Iraq, Ministry of Justice, General Budget Law for the year 2015
8- Nida Hussein Abdullah, The Reality of Unemployment in Iraq, Arab Institute for Statistical Research, Baghdad, 2006.

9- Ramzi Zaki, The Political Economy of Unemployment - An Analysis of the Most Serious Problems of Contemporary Capitalism - Knowledge World, 1998.
10- Adnan Abd Al-Amir Mahdi, the problem of unemployment in Iraq after 2003 - its reality, causes, effects and public policy options, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2021.
11- The Ministry of Labor and Social Affairs, a symposium presented by the Minister of Labor Ahmed Al-Asadi on (unemployment and social justice), 2022
12- Ali Labib, Geography of Fixed and Transformed Population, Arab House of Science, Beirut, 2004, 2nd edition.
13- Shahla Zakir Tawfiq, population growth rates and its impact on arable lands in Dhi Qar Governorate, Al-Ustad Magazine, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, Volume 1, Issue 214, 2015
14- Mustafa Abdullah Al-Suwaidi and Adhraa Abdul Hamad, Variation in the distribution of the labor force according to the economic activity of the population of Anbar Governorate for the period 1987 - 2011, Journal of the College of Education for Girls, University of Baghdad, Volume 26, Issue 2, 2015.
15- Naji Jawad Abbas, Spatial variation of the economically inactive population aged (12 years and over) and its spatial analysis in Iraq for the year 2021, Journal of Arts, Supplement to Issue 145, College of Arts, University of Baghdad, 2023.
16- United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, Division of Social Development, Systematic Studies Series.
17- Abd Al-Rahim Bawadakji and Issam Khoury, Population Science, Theories and Concepts, Dar Al-Ridha Publishing House, Damascus, 2002, 1st edition.
18- Qasim Dweikat, Political Geography, Academic Book Center, Amman, 2011, 1st edition.
19- Intisar Abbas Al-Hasnawi, unemployment, its concept and types, graduate unemployment as a model, Journal of the College of Education Girls, Education Girls, University of Baghdad, Volume 27, Issue 4, 2016